مع التوقعات باستمرار ارتفاعه العام الحالي

السعودية تتصدر الدول الخليجية بمعدلات التضخم.. والغذاء العامل الرئيسي

أظهرت تحليلات اقتصادية تصدر المملكة الدول الخليجية في معدلات التضخم بنهاية العام 2012 بمعدل بلغ 4.6 في المئة يليها عُمان بمعدل 3 في المئة.

ووفقا لمجموعة بنك قطر الوطني فإن معدل التضخم في أسعار المستهلكين في منطقة مجلس التعاون الخليجي بلغ مستويات معتدلة عند 3 في المئة خلال عام 2012، مقارنة مع 3.7 في المئة في عام 2011.

ويعتبر هذا المعدل منخفضاً نسبياً مقارنة مع تقديرات صندوق النقد الدولي لمتوسط معدلات التضخم العالمية عند 4 في المئة ومتوسط معدلات التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي بلغ 10.4 في المئة.

وهذه هي السنة الرابعة على التوالي التي ترتفع فيها الأسعار في منطقة مجلس التعاون الخليجي بمعدلات معتدلة، بعد أن شهدت معدلات تضخم مرتفعة بلغت ذروتها عند 11.2 في المئة في عام 2008.

وتعتبر تكاليف الإيجار والأغذية والمشروبات والنقل والاتصالات أكبر ثلاثة مكونات في مؤشرات أسعار المستهلكين في المنطقة. وتمثل هذه المكونات ثلثي مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت بنسبة 3.0 في المئة و4.5 في المئة و1.5 في المئة على التوالي خلال عام 2012. كما أن متوسط الارتفاع في أسعار السلع والخدمات الأخرى في المنطقة بلغ 2.7 في المئة خلال العام الماضي.

بينما كان تراجع أسعار صرف العملات سبباً مهماً في زيادة التضخم في الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، إلا أن ارتباط معظم عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار ساهم في استقرار الأسعار.

كما أن الدعم الذي تقدّمه حكومات المنطقة، خصوصاً في أسعار الوقود، ساهم في حماية المنطقة من الضغوط التضخمية التي واجهتها بعض دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وتراجعت معدلات النمو في تكاليف الإيجار بقوة خلال السنوات الأربع الماضية، حيث تعرضت أسواق العقارات في معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى عمليات تصحيح.

ويظل الغذاء العامل الرئيسي في زيادة معدلات التضخم في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. غير أن معدلات الارتفاع في أسعار الغذاء كانت أكثر اعتدالاً من المعدلات التي شهدها عام 2008، على الرغم من الارتفاع القوي في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية خلال فصل الصيف من عام 2012.

ومن المحتمل أن يشهد العام الحالي ارتفاعات معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، وهذه الارتفاعات سيقابلها تباطؤ في تضخم تكاليف الإيجار في المملكة، نظراً للبرنامج الوطني لبناء المساكن والذي من المتوقع أن يخفف من حدة النقص في العرض.

«سيسكو»: 850 مليوناً عدد مستخدمي الهواتف في الشرق الأوسط وإفريقيا بحلول 2017

توقع مؤشر شبكات سيسكو المرئية لحركة بيانات الاتصالات المتنقلة عالمياً للفترة من 2012 إلى 2017 أن يصل عدد مستخدمي الاتصالات المتنقلة في الشرق الأوسط وأفريقيا إلى 849.23 مليون مستخدم في العام 2017، وبحسب توقعات هذه الدراسة الجديدة فإن من أبرز أسباب هذا الارتفاع المستمر في حركة البيانات عبر الاتصالات المتنقلة النمو الكبير في عدد الاتصالات عبر الإنترنت المتنقلة «mobile Internet»، والتي ستتجاوز عدد سكان العالم البالغ 7.6 مليارات حسب تقديرات الأمم المتحدة، بحلول 2017.

وتوقع مؤشر شبكات سيسكو المرئية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا نمو حركة البيانات عبر الاتصالات المتنقلة في الشرق الأوسط وأفريقيا بمعدل 17 ضعفاً من 2012 إلى 2017، ما يمثل معدل نمو سنوي مركب يبلغ 77 في المئة، و2.374 مليون رسالة نصية بالثانية، وستشكل حركة البيانات عبر الاتصالات المتنقلة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا نسبة 17 في المئة من حركة البيانات عبر الاتصالات المتنقلة والثابتة في هذه المنطقة في 2017، محققة ارتفاعاً عن نسبة 8 في المئة في العام 2012.

وقال مؤشر شبكات سيسكو أن حركة البيانات التجارية عبر الاتصالات المتنقلة في الشرق الأوسط وأفريقيا حققت نمواً بنسبة 1.7 ضعف أو 69 في المئة في العام 2012، وستنمو حركة البيانات التجارية عبر الاتصالات المتنقلة في الشرق الأوسط وأفريقيا بمعدل 11 ضعفاً من 2012 إلى 2017، ما يمثل معدل نمو سنوي مركب يبلغ 60 في المئة وخلال الفترة التي تشملها التوقعات من 2012إلى 2017، تتوقع سيسكو أن حركة البيانات العالمية عبر الاتصالات المتنقلة ستتجاوز حركة البيانات العالمية عبر الاتصالات الثابتة بثلاثة أضعاف، حيث سيزيد عدد مستخدمي الاتصالات المتنقلة إلى 5.2 مليارات مستخدم بحلول 2017 «مرتفعاً من 4.3 مليارات في 2012».

وسيكون هناك أكثر من 10 مليارات جهاز واتصال شبكي، بما في ذلك أكثر من 1.7 مليار اتصال «من جهاز إلى جهاز»، بحلول 2017 «مرتفعاً من 7 مليارات جهاز متنقل واتصال «من جهاز إلى جهاز» في 2012»، كما سيزداد معدل السرعات العالمية لشبكات الاتصالات المتنقلة بمعدل 7 أضعاف من 2012 «حيث كان 0.5 ميجابايت بالثانية» إلى 2017 «إذ سيصبح 3.9 ميجابايت بالثانية».

«مركز الإمارات» تنال شهادة عالمية في التميز بخدمات العملاء

نالت شركة مركز الامارات للصرافة شهادة «TISSE» العالمية تقديرا لدورها وتميزها في مجال خدمات العملاء والارتقاء بها الى اعلى المعايير وافضل الممارسات العالمية.

وتعد شركة مركزالامارات للصرافة اول شركة في قطاع تحويل الاموال في الدولة والمنطقة تنال هذا الانجاز الذي يمنحه معهد خدمات العملاء الدولي ومقره بريطانيا.

وقال فارغيز ماثيو مدير منطقة الامارات في الشركة لقد كنا دوما متميزين في مجال جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء وهذا الهدف هو الذي مكننا من الانتقال من متجر واحد في العام 1980 الى 660 مكتب ومحل خدمة في 30 دولة حول العالم.

واضاف «الجودة هي الجوهر الذي ندير اعمالنا من خلاله وهي طريقنا للوصول الى مكافأة العملاء وهي التي مكنتنا من الحصول على هذا الانجاز. نتوجه بالشكر لمعهد خدمات العملاء الدولي على اعترافه وتقديره لجهودنا في التميز وهو انجاز يدفعنا الى المزيد».

وتهدف هذه الشهادة التي يقدمها المعهد البريطاني الى تمكين المؤسسات من التركيز اكثر على جودة الخدمات وتميزها. وقد اقيم احتفال خاص يوم 7 فبراير لتسليم مركز الامارات للصرافة هذه الشهادة في مقر الشركة بدبي.

ويعد خدمات العملاء الدولي ومقره بريطانيا احد المؤسسات المستقلة التي تمنح الاعتراف الدولي في مجال افضل الممارسات لخدمات العملاء وهو اول معهد من نوعه في العالم يعمل في هذا المجال.

وتعرف معايير خدمات العملاء الدولية بانها معايير عامة تساعد المؤسسات على ادارة وتعزيز جودة الخدمات. ويقدم المعهد الدولي المساعدة للمؤسسات الراغبة من خلال معهد المعايير البريطاني «بي اس ايه».

ويعد العملاء جوهر الاعمال التي تقدمها شركة مركز الامارات للصرافة وقد مكنها التميز في ذلك من الفوز بالعديد من الجوائز العالمية في هذا المجال ومنها جوائز ذا بانكر للشرق الاوسط ودبي للجودة وجائزة الشيخ خليفة للتميز وجائزة الشيخ محمد بن راشد للاعمال وجائزة التوطين وجائزة دويتشه بنك للتميز وشهادات الايزو العالمية 9001 و14001 اضافة الى فوزها بجائزة افضل علامة تجارية للاعوام من 2009 – 2012.

انتقد تحامل البنك الدولي على الدول العربية والإفريقية فقط

صالح كامل: نعيش تحت رحمة الدولار ونخشى تراجعه

اتهم رئيس مجلس إدارة «غرفة جدة» صالح كامل النظام النقدي في العالم بأنه غير صالح منذ أن فك ارتباطه بالذهب والفضة، موضحاً أن «الغطاء النقدي لا قيمة له منذ أن ارتبط بالدولار، ونحن تحت رحمة الدولار، ونخاف من تراجع قيمته التي لا قيمة لها من دون ذهب أو فضة، فهي مجرد ورقة وراءها القوة الأمريكية».

وانتقد كامل البنك الدولي الذي يتحامل فقط على الدول العربية والإفريقية النامية ليملي عليها توصياته وتحذيراته، ويصرف لها «روشتات علاجية» دون النظر للدول الأوربية وأمريكا، التي وصفها بأنها أكبر مريض اقتصادياً، وأكبر مدين في التاريخ، وخلال المؤتمر الصحافي الثاني حول «منتدى جدة الاقتصادي» الذي عقده ظهر أمس،

■ أزمة أمريكا في 2008 بسبب الدين المركب «بيع الدين» وصل إلى 32 مرة

صالح كامل

وصف صالح كامل، وزارة الإسكان السعودية بأنها ظالمة ومظلومة، موضحاً «هي ظالمة لنفسها لأنها لم تطلع المواطنين بشكل كاف على خططها ومشاريعها، ومظلومة لأنها تعرضت للانتقاد من بعض وسائل الإعلام»، مشيراً إلى أن منتدى جدة الاقتصادي في نسخته الـ13 التي سيرعاها أمير منطقة مكة الأمير خالد الفيصل خلال الفترة من 16 إلى 18 مارس المقبل فرصة جيدة للاطلاع على الخطط الإستراتيجية التي وضعتها الوزارة، والآلية التي ستعتمدها للتنفيذ.

وتحدث كامل خلال المؤتمر الصحافي عن نظام الرهن العقاري الذي أعلنت لوائحه أخيراً في السعودية، وقال إن أزمة أمريكا مع أزمة الائتمان في 2008 لم تكن بسبب «الرهن العقاري»، بل بسبب الدين المركب «بيع الدين»، التي وصلت لأن يتم بيع الدين لـ32 مرة، وهنا تظهر عظمة الاقتصاد الإسلامي الذي يحرّم الدين بفائدة وبيع الدين وتحريم الربا.

وأشار إلى أن فكرة إنشاء «بنك سيادي خليجي» لا تعد خطوة جدية لأن سيادة الدولة تأتي من بنوكها المركزية، وإن وجد مثل هذه البنوك، فسيكون دورها منسقاً وليس سيادياً.

وبيّن أن البنك الأوروبي وتخصيص عملة موحدة للدول الأوروبية هو مشروع شبه ناجح، وأضاف أن ظروفنا الاقتصادية في الدول العربية متشابهة، ولا توجد الفوارق الموجودة في أوروبا من حيث الصناعات.

اقتصاد تونس يحقق نمواً بـ 3.6 في المئة خلال 2012

تونس – «رويترز»: قال البنك المركزي التونسي يوم أمس إن الاقتصاد حقق نمواً بنسبة 3.6 في المئة في عام 2012 متجاوزاً التوقعات لكنه حذر من أن الأزمة السياسية التي تهز البلاد منذ مقتل المعارض شكري بلعيد قد تؤثر على هذه الانتعاشة وتدفع الاقتصاد للركود.

وقال البنك في بيانه الشهري «تواصل المؤشرات الإيجابية بخصوص استعادة نسق النمو تدريجيا في جل القطاعات وخاصة الطاقة والخدمات مكنت من تحقيق نسبة نمو بنسبة 3.6 في المئة خلال سنة 2012 مقابل 3.5 في المئة متوقعة».

لكن البنك حذر من أن تداعيات الأزمة السياسية قد تكون وخيمة على الاقتصاد المحلي.

وقال «المستجدات السلبية الأخيرة على الساحة الوطنية من شأنها أن تؤدي في ظل تواصل عدم وضوح الرؤية إلى استمرار وضعية الترقب والحذر لدى المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي واحتداد الضغوط على التوازنات المالية الداخلية والخارجية».

وبعد مقتل المعارض العلماني شكري بلعيد في السادس من فبراير شباط بالرصاص أمام منزله سقطت تونس في أتون أكبر أزمة سياسية منذ الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي قبل عامين.

وعقب الاغتيال –وهو أول اغتيال سياسي في البلاد منذ عقود– استقال حمادي الجبالي رئيس الوزراء من منصبه بعد أن فشل في تكوين حكومة غير حزبية. وكلف رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي علي العريض وزير الداخلية بتشكيل حكومة جديدة.

تقرير: الطفرة السكانية في الشرق الأوسط تخلق فرصاً للنمو شرط أن تقترن بالاستثمار طويل الأجل

الطفرة السكانية في الشرق الأوسط ستؤدي إلى بروز قوة عمل ضخمة، شرط أن تستثمر الحكومات فيها، وذلك بحسب هيئة المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. وتقول الهيئة العالمية للمحاسبة والمالية في أحدث تقاريرها الفصلية أن الزيادة الهائلة في أعداد الشباب سوف تتطلب قرارات استراتيجية بشأن سبل توجيه الإنفاق العام.

وأوضح التقرير الفصلي من إعداد مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال، الشريك والمستشار الاقتصادي لهيئة ICAEW. ويوفر التقرير لأعضاء الهيئة الـ140 ألف لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي الحالي في المنطقة. ويتضمن التقرير استعراضاً فصلياً لاقتصادات الشرق الأوسط مع التركيز على مجموعة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي «الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت» بالإضافة إلى مصر وإيران والعراق والأردن ولبنان، وهي المجموعة المعروفة اختصاراً باسم دول الخليج + خمسة «GCC+5».

وأشار التقرير إلى أن تعداد السكان في المنطقة ازداد بنسبة 52 في المئة عن مستوياته في العام 1990، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 102 في المئة بحلول العام 2030. وفي الواقع ازداد سكان البحرين وقطر والإمارات إلى أكثر من الضعف منذ العام 1990.

ويفترض أن يمثل ذلك ميزة اقتصادية للمنطقة، من خلال توفير مصدر متنام للأيدي العاملة، وتحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يوفر في الوقت ذاته أسواقاً أكبر وبالتالي عامل جذب للاستثمارات. لكن هذه الزيادة في تعداد السكان قد تفاقم أيضاً من مخاطر البطالة، لذا تستجيب الحكومات لمثل هذه التحديات بالاستثمار في التعليم وتطوير المهارات.

وبمناسبة إصدار التقرير، قال تشارلز دايفس، رئيس قسم الاقتصاد الكلي في مركز Cebr: «من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط في العام 2013، لكنه سيبقى أعلى من معدل النمو العالمي الإجمالي بفضل استقرار أسعار النفط المرتفعة وسخاء الإنفاق الحكومي.

بيتر بينون

لكن ارتفاع معدلات زيادة السكان ينبغي أن يحفز الحكومات للتفكير بعيد المدى بشأن كيفية استثمار تلك الأموال، فبعض الدول غير الخليجية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، فيما يعود انخفاض معدلات البطالة في البلدان الخليجية جزئياً إلى وفرة وظائف القطاع العام.

وإذا ما تراجع الطلب على النفط الخام – بسبب طفرة عالمية في إنتاج الزيت الصخري على سبيل المثال – سيتوجب على الحكومات إجراء تخفيض سريع لميزانياتها. وفي حال بقيت الحكومات المحرك الرئيسي للنمو واستمر دورها الطاغي على دور القطاع الخاص، فقد تتعرض آفاق النمو المستقبلي للخطر».

وأضاف دايفس: «لذلك يجب النظر إلى أوجه الإنفاق التي تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية على المدى البعيد كأولوية قصوى. وعلى أي حال، سيبقى الشرق الأوسط على المدى القصير أحد أفضل المناطق أداء في العالم مع نمو متوقع بنسبة 3.9 في المئة لعام 2013».

كان النمو الاقتصادي القوي الذي شهدته المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية مرتكزاً إلى أسعار النفط المرتفعة وإجراءات التحفيز الحكومية، وتعتزم الحكومات الخليجية الاستمرار في إنفاقها المرتفع.

زادت المملكة العربية السعودية مستوى إنفاقها المستهدف بنسبة 19 في المئة عن مستويات العام 2012، مع زيادة 21 في المئة في الإنفاق على قطاع التعليم بهدف تطوير قاعدة المهارات اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

تخطط سلطنة عُمان لزيادة الإنفاق على التعليم بنسبة 40 في المئة سنوياً، بالترافق مع خطط تدريبية وبرامج لاستحداث فرص عمل في القطاع الخاص.

تمثل الإمارات العربية المتحدة قصة النجاح الحقيقية، حيث ساهم الإنفاق على التعليم، والتنمية الاجتماعية، وتدريب الشباب على ريادة الأعمال، في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 4 في المئة.

ورغم ذلك ينبغي بذل المزيد من الجهود لتمكين القطاع الخاص من خلق فرص عمل جديدة وتحقيق النمو طويل الأجل للوصول إلى الازدهار المستدام المنشود.

من جانب آخر، تلقت دولة الكويت مؤخراً تحذيراً من صندوق النقد الدولي بأن مستويات الإنفاق العام الحالية لديها مرتفعة، وقد لا تستطيع الاستمرار في ذلك لفترة طويلة.

من جانبه، قال بيتر بينون، المدير الإقليمي لهيئة ICAEW في الشرق الأوسط: «الطفرة السكانية في المنطقة تقتضي تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات أكثر من أي وقت مضى.

وقد بدأت دبي هذه العملية، كما أعلنت أبوظبي مؤخراً عن خطط للاستثمار في المدارس والبنية التحتية، في حين تسارع كل من السعودية وعُمان للسير في الطريق ذاته، وهذا أمر بالغ الأهمية لتطوير قاعدة المهارات اللازمة لتنويع الاقتصاد بدل الاعتماد الكلي على النفط والغاز، كما أنه يسهم أيضاً في التخفيف من مخاطر البطالة».

واختتم بينون بالقول: «لكي يبقى النمو الاقتصادي مستداماً، ينبغي على الحكومات أن تضمن تطوير الشباب للمهارات المهنية المناسبة التي يمكن استثمارها في تنمية بلدانهم وجعل المنطقة العربية جنة للأعمال».

جزء من خطة دائرة المالية لإدارة برنامج الصكوك والسندات الحكومية

حكومة دبي تعيد شراء سندات بـ3 مليارات درهم مستحقة في أبريل 2013

أتمّت حكومة دبي ممثلة في دائرة المالية بنجاح، عملية إعادة شراء سندات بقيمة 3.059 مليارات درهم من إجمالي السندات المستحقة في أبريل 2013، إذ يصل إجمالي المبلغ المقترض إلى 6.5 مليارات درهم، التي تتوزع على شريحتين بأسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة والمصدرة من برنامجها المتوسط المدى بتاريخ 14 أبريل 2008.

وأفادت دائرة المالية في بيان صحافي وزّعه المكتب الإعلامي لحكومة دبي أمس، بأن السندات التي تم شراؤها سيتم عرضها للإلغاء وفقاً لأحكام البرنامج، مشيرة إلى أنه بعد إتمام عملية الشراء وإلغاء السندات على النحو المُوضح يكون باقي المبلغ المستحق بموجب هذا الإصدار هو 3.441 مليارات درهم.

وأكد المدير العام لدائرة المالية في دبي، عبدالرحمن آل صالح، أن «عملية شراء السندات هي جزء من خطة دائرة المالية لإدارة برنامج الصكوك والسندات المصدرة من قبل حكومة دبي، وهي تعكس مدى الشفافية والصدقية والثقة المتبادلة التي تتسم بها علاقات التعاون التي تجمع الحكومة بشركائها من المستثمرين».

دبي ... تعيد شراء السندات